

حظر الاحتجاجات على إصلاح التقاعد قرب البرلمان الفرنسي





حظرت الشرطة الفرنسية، أمس السبت، تجمعات المحتجين أمام البرلمان في ساحة الكونكورد وفي جادة الشانزليزيه في باريس، بعد ليلتين تخللتهما اضطرابات، احتجاجاً على إقرار قانون نظام التقاعد، بينما اعتقلت الشرطة أكثر من 60 شخصاً. وبينما استمرت الإضرابات في المصافي، خرج مزيد من الاحتجاجات في عموم البلاد وسط غضب شعبي. إزاء إقرار الحكومة رفع سن التقاعد دون تصويت برلماني.

وبعد ليلتين تخللتهما اضطرابات، حظرت الشرطة تجمعات المحتجين في ساحة الكونكورد وفي جادة الشانزليزيه في

باريس. وتقع هذه المنطقة قرب مقر الجمعية الوطنية وقصر الإليزيه الرئاسي. وأكدت الشرطة أنها «ستطرد بشكل منهجي الأشخاص الذين سيحاولون التجمع هناك» وقد يتم تغريمهم، لافتة إلى «وجود مخاطر كبيرة من ناحية الإخلال بالنظام والأمن العام».

وأشعل متظاهرون النار وشهدت الأجواء توتراً، حين تدخلت الشرطة مع حلول الليل. ورمى مئات المتظاهرين زجاجات ومفرقات على عناصر الشرطة الذين ردوا بإطلاق الغاز المسيل للدموع محاولين إخلاء المكان، مع هطول المطر.

وأعلنت الشرطة توقيف 61 شخصاً. وكان قد تجمع نحو 10 آلاف متظاهر مساء الخميس، وأوقفت الشرطة 258 شخصاً. ويبرز شبه إجماع على اعتبار اللجوء إلى المادة 49.3 من الدستور نكسة بالنسبة لماكرون الذي رهن رصيده السياسي في سبيل هذا الإصلاح، جاعلاً منه أبرز مشاريع ولايته الرئاسية الثانية. وقدم نواب اقتراحين لحجب الثقة عن الحكومة، في حين دعت النقابات العمالية إلى تظاهرات يومي أمس السبت، واليوم الأحد، وإلى يوم تاسع من الإضرابات والتظاهرات الخميس 23 من آذار/مارس.

ولفت وزير الصناعة الفرنسي رولان ليسكور، إلى أن الحكومة قد تتخذ إجراءات في حال إغلاق هذه المنشآت، لتجنب نقص الوقود.

وقال إن مثل هذه الإجراءات «قيد التنفيذ» مع عمال جمع القمامة الذين تسبب إضرابهم في تكديس كمية كبيرة من النفايات في شوارع العاصمة تقدّر بنحو 10 آلاف طن. ويتوقع حدوث تجمعات طوال عطلة نهاية الأسبوع في ساحة «إيطاليا» في باريس، وفي مرسيليا ثاني مدينة فرنسية، وأيضاً في بريست غربي البلاد، وفي تولون ومونبلييه جنوب شرقي البلاد. وستنظر الجمعية الوطنية الفرنسية غداً الاثنين، في اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، بحسب ما قالت مصادر برلمانية.

(وكالات)